

بيان صحفي
٦ ديسمبر ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ٠,٧٩% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ١,٢% خلال سبتمبر. وقد ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام ليصل إلى ٦,٧٠% في أكتوبر مقارنة بـ ٦,٢٢% في شهر سبتمبر. ويرجع الجانب الأكبر من الارتفاع الشهري إلى الارتفاع الحاد في أسعار اسطوانات البوتاجاز على خلفية نقص المعروض في منافذ التوزيع بالإضافة إلى التعديل السنوي في مصاريف التعليم. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ١,١٨% في أكتوبر ٢٠١٢ مقابل معدل سالب قدره ٠,٣١% في سبتمبر ٢٠١٢ نتيجة زيادات متفاوتة في أسعار السلع الغذائية، فضلاً عن بعض التغيرات المحدودة التي شهدتها أسعار السلع غير الغذائية. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٤,٦٤% في أكتوبر مقابل ٣,٨٤% في سبتمبر. والجدير بالذكر أنه على الرغم من انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع على خلفية التطورات العالمية الحالية، إلا أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية بالإضافة إلى عدم مرونة آليات العرض قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦% خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٢,٢% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويأتي هذا الارتفاع مدعوماً ببيوار التعافي في قطاع التشييد والبناء التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاعي الصناعة والسياحة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين منذ بداية ٢٠١١، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى
بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد
لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات
العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg